ISSN (P): 2960-1347 ISSN (O): 2960-1355

المجلد (١) - العدد (١) / ٢٠٢٣م

المجلة الدولية للرؤى الدولية المبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبيعية

# The conflict between the Marshal of the Sultanate and Nasir al-Malik in the constitutional revolution

**Sabah Jayed Jassem, Modern and Contemporary History, Thi Qar Education Directorate, Thi Qar, Iraq, sbahshaid@gmail.com**

**Abstract:** The most prominent event in Iran's modern and contemporary history was the rise of the Constitutional Revolution (1905-1911), which in all its dimensions was a revolutionary experience that was able to create a democratic climate that was reflected in Iranian political life under the Qajar regime. And whatever the results produced by this experience in its short life, they were much better from any dictatorial regime, the constitutional experience was not far from the foreign and internal political conspiracies and maneuvers that took advantage of some forces and pushed them to carry out countermovement's with the aim of aborting the constitutional revolution and eliminating its gains. In its wake, Iran suffered severe political crises. The rivalry of Muhammad Ali Shah, and this period witnessed an internal struggle between the members of the ruling family between the Marshal of the Sultanate and Nasir al-Malik over the position of the head of the Council at a time when Nasser al-Malik aspired to preside over the Council, but the state made him supported by the marshal of the Sultanate after he assumed the position of head of the new government before Muhammad Ali Shah, during the formation of the ministerial marshal of the Sultanate, did not obtain the support of Nasser al-Malik and his supporters, nor did the supporters of Nasir al-Malik get a ministerial portfolio in the government of M. Sher Sultanate.

**Keywords: Marshal of the Sultanate, Nasir al-Malik, the Iranian constitutional revolution, the Qajar era and the power struggle.**

ISSN (P): 2960-1347 ISSN (O): 2960-1355

المجلد (١) - العدد (١) / ٢٠٢٣م

المجلة الدولية للرؤى الدولية المبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبيعية

# الصراع بين مشير السلطنة وناصر الملك في الثورة الدستورية

صباح جايد جاسم، التاريخ الحديث والمعاصر، مديرية تربية ذي قار، ذي قار، العراق،
sbahshaid@gmail.com

**الملخص**

تمثل الحدث الأبرز في تاريخ إيران الحديث والمعاصر بقيام الثورة الدستورية (1905- 1911) التي تعد بكل أبعادها تجربة ثورية استطاعت خلق مناخ ديمقراطي انعكس على الحياة السياسية الإيرانية في ظل النظام القاجاري ومهما كانت النتائج التي أفرزتها هذه التجربة في عمرها القصير إلا أنها كانت أفضل بكثير من أي نظام دكتاتوري فلم تكن التجربة الدستورية بعيدة عن المؤامرات والمناورات السياسية الخارجية والداخلية التي استغلت بعض القوى ودفعتها إلى القيام بحركات مضادة الهدف من ورائها إجهاض الثورة الدستورية والقضاء على مكتسباتها ، فقد عانت إيران في إعقابها من أزمات سياسية حادة ، فقد تعرضت هذه التجربة الديمقراطية إلى مناوئة محمد علي شاه، وشهدت هذه الفترة صراعاً داخلياً بين أفراد الأسرة الحاكمة بين مشير السلطنة وناصر الملك حول منصب رئيس المجلس في وقت كان يطمح ناصر الملك إلى رئاسته المجلس إلا أن صنيع الدولة حصل على دعم مشير السلطنة له بعد تولي منصب رئيس الحكومة الجديدة من قبل محمد علي شاه وخلال تشكيل الوزارية لمشير السلطنة لم يحصل على تأييد ناصر الملك ومؤيديه وكذلك لم يحصل أنصار ناصر الملك على حقيبة وزارية في حكومة مشير السلطنة.

**الكلمات المفتاحية: مشير السلطنة، ناصر الملك، الثورة الدستورية الايرانية، العهد القاجاري ، صراع السلطة.**

ISSN (P): 2960-1347 ISSN (O): 2960-1355
المجلد (١) - العدد (١) / ٢٠٢٣م
المجلة الدولية للرؤى الدولية المبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبيعية

## المقدمة:

إنّ الحدث الأبرز في تاريخ إيران الحديث والمعاصر تمثل بقيام الثورة الدستورية (1905- 1911) التي تعد بكل أبعادها تجربة ثورية استطاعت خلق مناخ ديمقراطي انعكس على الحياة السياسية الإيرانية في ظل النظام القاجاري ومهما كانت النتائج التي أفرزتها هذه التجربة في عمرها القصير إلا أنها كانت أفضل بكثير من أي نظام دكتاتوري فلم تكن التجربة الدستورية بعيدة عن المؤامرات والمناورات السياسية الخارجية والداخلية التي استغلت بعض القوى ودفعتها إلى القيام بحركات مضادة الهدف من ورائها إجهاض الثورة الدستورية والقضاء على مكتسباتها ، فقد عانت إيران في إعقابها من أزمات سياسية حادة ، فقد تعرضت هذه التجربة الديمقراطية إلى مناوئة محمد علي شاه، وشهدت هذه الفترة صراعاً داخلياً بين أفراد الأسرة الحاكمة بين مشير السلطنة وناصر الملك حول منصب رئيس المجلس في وقت كان يطمح ناصر الملك إلى رئاسته المجلس إلا أن صنيع الدولة حصل على دعم مشير السلطنة له بعد تولي منصب رئيس الحكومة الجديدة من قبل محمد علي شاه وخلال تشكيل الوزارية لمشير السلطنة لم يحصل على تأييد ناصر الملك ومؤيديه وكذلك لم يحصل أنصار ناصر الملك على حقيبة وزارية في حكومة مشير السلطنة.

## المبحث الأول:

## الأحداث السياسية في عهد وزارة ميرزا احمد خان "مشير السلطنة"

### أولاً: نبذة عن حياة مسير السلطنة السياسية:

وهو أحمد خان مشير السلطنة اختلف الباحثون في تحديد تاريخ ولادته ، فقد ذكر البعض منهم عام 1854 بينما حدد البعض الآخر عام 1843 في مدينة آمل وهي إحدى ضواحي مازندران ، ونعتقد بأن التاريخ الأخير هو الأقرب إلى الواقع تقريباً وذلك لاتفاق أغلب المصادر على أنه تسلم المنصب وله من العمر 64 عاماً وهو ما يرجح التاريخ الذي اتفقنا عليه أكمل مشير السلطنة دراسته في مدينة اذربيجان حيث درس العلوم الدينية والفقه في مدرسة جلال الدين الرومي ، وقد اتسمت حياته بالبساطة والحشمة والتدين واشتهر بكونه من المقربين إلى مظفر الدين شاه وأبنه محمد علي شاه عندما كانوا في ولاية العهد في تبريز، تسلم العديد من المناصب الحكومية والإدارية في الدولة القاجارية، إذ أصبح حاكماً على مدينة جيلان عام 1892 وفي عام 1896 عين أميناً على الخزينة المركزية أبان تولي مظفر الدين شاه ثم وزيراً للمالية (1897- 1905) وأصبح بعدها وزيراً للعدلية (1906- 1907)[i].

كان مشير السلطنة محباً للقراءة والكتابة والالتزام بالمبادئ الدينية ملماً باللغات الأجنبية والعلوم والمعارف وكان يكره الغرب على الرغم من إطلاعه على أفكارهم وثقافتهم الغربية وله موقف معادية من التيار الإصلاحي التجددي في إيران ، وقد عد من العناصر الرجعية الرافضة لإدخال الإصلاحات إلى إيران وربما هذا كان موضع قبول وتقدير الشاه به وإعطاء منصب رئاسة الوزراء في عام 1907[ii].

وتثميناً لجهوده الطيبة التي أبداها للقصر القاجاري لقب بمشير السلطنة في عهد مظفر الدين شاه وعلى إثر الفتور السياسي في إحجام غالبية الشخصيات السياسية عن تولي مهام الحكومة في إيران إثر اغتيال أمين السلطان تصدى مشير السلطنة لتولي مهمة الوزارة بعد أن كلفه في 7 أيلول 1907 غير أن تطورات الأحداث الداخلية وتدخل الشاه السافر ومؤامراته على الحياة النيابية أرغمته في النهاية على تقديم استقالته في 17 تشرين الأول 1907 [iii].

## ثانياً: وزارة مشير السلطنة وموقف الدستوريين

من خلال وضع الخطط السرية بغية ضرب المجلس وإنهاء دوره السياسي بالاعتماد على حلفائه الروس أدت إلى نتائج خطيرة في تاريخ الحياة الدستورية في إيران. وتباينت ردود الفعل تجاه اغتيال أمين السلطان بين ومن أجل إطلاع الرأي العام بحقيقة اغتيال رئيس الوزراء "أمين السلطان" أرسل أعضاء المجلس في اليوم التالي أي في 1 أيلول 1907 برسالة موحدة إلى اتحادات المهن وحكام المدن الإيرانية المختلفة أوضحوا فيها ملابسات عملية اغتيال رئيس الوزراء بعد خروجه من بناية المجلس مساء ذلك اليوم [iv].

ففي الوقت الذي أبدى فيه البعض مشاعر الفرح والسعادة عند سماع خبر اغتيال أمين السلطان عادين إياه "عدو الحكم النيابي" أبدى القسم الأخر أسفهم لفقد إيران "هذا الشخص المحترم" حسب تعبير محمد تقي الهراتي وهو أحد مسؤولي الأصناف في البازار الإيراني ومن أكثر المؤيدين للأتابك عندما تكلم في الجلسة التي عقدها أعضاء المجلس في اليوم التالي لاغتيال رئيس الوزراء بينما أعرب البعض من تجار البازار عن رغبتهم بتكريم القائل بوصفه مجاهداً يستحق التكريم وطالبوا أعضاء المجلس بالتوسط لدى الحكومة بالسماح لهم على القيام بمراسيم دفن تليق بعباس آقا صراف تبريزي وربما لأن هذا الموقف نابعاً من مصالح بعض الأطراف التي التقت مع سياسة السلطة الحاكمة وأمين السلطان تحديداً لاسيما إذا ما علمنا بأن الأخير تمكن من كسب ود بعض رجال البازار والدستوريين المعتدلين إلى جانبه [v].

انتهت تداعيات ذلك الحادث وطبيعة الحياة السياسية في إيران إلى عزوف البعض عن تولي منصب الوزارة الأمر الذي دفع بأعضاء المجلس للضغط على الشاه في تشكيل الحكومة وتسمية وزرائها واستجابة لذلك الطلب رشح الشاه أسماء ثلاثة من الشخصيات البارزة آنذاك، وهم كل من ناصر الملك همداني ومشير الدولة رئيس الوزراء السابق وميرزا احمد خان مشير السلطة ، وقد فسر البعض عمل الشاه هذا بأنه محاولة من جانبه في سبيل أن يظهر نفسه بمظهر

المؤيد للمجلس والحياة النيابية بيد أن نواياه الحقيقية على النقيض من ذلك إذ كان يفكر في كيفية التخلص من المجلس وأعضاؤه إذ أعتبر سلطتهما قيداً يحد من صلاحياته[vi]. نجح الشاه بتحقيق مراده بتنصيب مشير السلطنة الذي كان يعرف من بين أعضاء المستبدة للحياة البرلمانية بعد أن اعتذر ناصر الملك عن قبوله المنصب والموت المفاجئ لمشير الدولة الذي أتهم بتورط محمد علي شاه في وفاته من أجل تعبيد الطريق أمام مشير السلطنة لتولي ذلك المنصب بعد أن كلفه الشاه في 7 أيلول 1907 بتشكيل الوزارة وعرض تشكيلته الوزارية بغية الحصول على الثقة من المجلس [vii].

كان مشير السلطنة من الشخصيات التي عرف تاريخها بالخنوع والضعف أمام الشاه لذا رغب الأخير تمرير مخططاته عن طريق الاتيان به إلى الوزارة إلا أن أعضاء المجلس قد أدركوا مسبقاً نوايا الشاه الخفية من وراء ذلك العمل لهذا حاولوا تفويت الفرصة على الشاه فطالب كل من حسن تقي زادة وأبي الحسن خان عدم رضاهما عن هذه الوزارة، وطالبوا بضرورة عرض برنامجها الحكومي على المجلس ومناقشتها فيه شريطة منحها الثقة وعلى الرغم من موضوعية المقترح ووجاهته إلا أن البعض من أعضاء المجلس لم يبد الموافقة عليه الأمر الذي دفع بالسيد نصر الله خان ليقترح تشكيل لجنة مكونة من ستة أعضاء تقوم بإبلاغ الشاه باختيار شخصية لرئاسة الوزراء تتمتع بالخبرة والكفاءة والاقتدار على مواجهة مشاكل البلاد المستعصية وأن تتصف بالحنكة واللياقة السياسية [viii] ولعلنا لن نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذ ما قلنا بأن المجلس يدرك حقاً بمخططات الشاه الساعية لإنهاء الحياة الدستورية وتمسكه ببعض العناصر المعادية لواقع الحياة البرلمانية الأمر الذي دفعهم لانتهاج سياسة التودد مع الشاه والتقرب منه سياسياً على أمل أن يرخي من قبضته على الأمور التي تتحكم بشؤون البلاد علهم يتمكنون من قراءة أفكاره المستقبلية بالشكل الذي يرغبون إليه [ix].

شكل المجلس وفداً خاصاً للتباحث مع الشاه بخصوص التشكيلة الوزارية مؤكدين له على ضرورة اختيار بعض الشخصيات المثقفة والمجددة من اتباع الدستورية بدلاً من الاعتماد على السياسيين التقليدين المعروفين بميولهم الاستبدادية وبذلك يمكن أن يحضوا بترحيب المجلس بهم وحصولهم على ثقة الأعضاء دون عناء وكي لا يرغم الشاه بعد ذلك على استبدالهم فيما بعد كما أوضحوا له بأن عليه أن لا يقتصر في تعيين الوزراء على الطبقات الارستقراطية العليا من أصحاب النفوذ داخل القصر الملكي حصراً وعليه أن ينظر لعناصر الطبقة الجديدة التي نشأت أخيراً ويقصد طبقة المتنورين والمثقفين وعلى الرغم من أن هذا العرض لم يخرج من حيث الجوهر على طبيعة الحياة الديمقراطية التي كفلتها الحياة البرلمانية في إيران إلا أن الشاه أبدى امتعاضه من ذلك الطرح وبين بأن الأشخاص الذين يقوم بتعينهم هم أهل للمسؤولية وطلب من أعضاء الوفد منحه عشرة أيام لدراسة مقترحاتهم بخصوص الوزراء [x].

ومن ناحية أخرى كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين أعضاء المجلس حول كيفية تعيين الحكومة ودور الشاه في تعيين وزرائها وقد بين الحاج إسماعيل مغازه امتعاضه من تدخل الشاه في تعيين الوزراء وأكد بأن ذلك من عمل رئيس الوزراء حصراً ولا توجد هناك أي أحقية للشاه في ذلك.

ISSN (P): 2960-1347 ISSN (O): 2960-1355
المجلد (١) - العدد (١) / ٢٠٢٣م
المجلة الدولية للرؤى الدولية المبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبيعية

وبهدف إحكام قبضته على الوضع الداخلي وفرض سيطرته على الحياة الدستورية في إيران أوعز الشاه إلى مشير السلطنة في 15 أيلول 1907 لعرض تشكيلته الوزارية على المجلس بغية نيل الثقة بها، وبعد أن عرض رئيس الوزراء أسماء وزارته تساءل أمين الضرب عن دور رئيس الوزراء في اختيار أعضائها فأجاب مشير السلطنة عن مسؤوليته الكاملة في ترشيح أعضاءها كما أكد وزير الخارجية صحة مقترح الوكيل حسن تقي زادة حول البرنامج الحكومي وأضاف أن الحكومة ستباشر بكتابته وطرحه على المجلس للمناقشة [xi].

كانت التشكيلة الوزارية التي عرضها مشير السلطنة على المجلس في 15 أيلول 1907 تتكون من مشير السلطنة رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وميرزا جواد خان سعد الدولة وزيراً للخارجية وميرزا حسن خان مستوفي الممالك وزيراً للدفاع وميرزا محمد علي خان قوام الدولة وزيراً للمالية وميرزا حسن خان مشير الملك وزيراً للعدل وميرزا نظام الدين كاشي مهندس الممالك وزيراً للفوائد العامة وميرزا تقي خان مجد الممالك الملك وزيراً للتجارة وميرزا جعفر قلي خان نير الملك وزيراً للمعارف والعلوم [xii]، وبهذا يكون مشير السلطنة قد تمكن من الحصول على الثقة في تشكيل وزارته ولم يبق أمامه سوى السعي من أجل نيل رضا الشاه والمجلس.

كان من أبرز ما توصلت إليه مشير السلطنة هو التوافق الذي حصل بين أعضاء المجلس حول ملحق الدستور الذي أقر بعد نقاشات تميزت بالحدة إلا إنها تكللت بالموافقة عليه في جلسة يوم 3 تشرين الأول 1907 وبعد موافقة المجلس عليها رفعت للشاه الذي صادق عليها في 7 تشرين الأول من العام نفسه [xiii]، لتضع بذلك نهاية مرحلة من الصراع بين الدستوريين حول مسألة الدستور والتمثيل الشرعي فيه.

## ثالثاً: حكومة مشير السلطنة والمجلس وقضية ملحق الدستور.

على الرغم من إكمال المجلس لمسودة ملحق الدستور منذ حزيران 1907 إلا أن مسألة توقيعه قد تأخرت بسبب مماطلة الشاه على توقيعه الأمر الذي ترتب عليه بعض التطورات الداخلية في إيران انعكست سلباً على واقع الحياة الدستورية بين الأعضاء داخل المجلس وخارجه [xiv].

بدأ الخلاف بين الشاه والمجلس حول مسألة متممة الدستور – الملحق– بعد ان قدم المجلس مسودة ملحق الدستور إذ تضمنت تحديد الحقوق والواجبات لأفراد الشعب الإيراني وحرية الصحافة فضلا عن تحديد صلاحيات الشاه ورجالات القصر القاجاري وكان من الطبيعي أن يرفض الشاه التوقيع على الملحق نتيجة لسياسته الرافضة للحياة النيابية الأمر الذي شدد من موقف المعارضة الوطنية وأخذت تنتهج أسلوباً آخر في مطالبتها بغية الضغط على الشاه.

وبعد أن أدرك الشاه حراجة موقفه ، مع تصاعد المد الثورة المعارض له ، اضطر إلى التوقيع على الملحق في 7 تشرين الأول 1907 [xv] ، ليضع بذلك نهاية لذلك الموضع بعد أن أشغل شطرا طويلا من الصراع بين المجلس والشاه من جهة ، وبين الدستوريين أنفسهم من جهة أخرى. ويبدو أن هذه المصادقة كانت بادرة حسن نية من قبل الشاه تجاه المجلس و أعضائه ، إلا أن هذا النجاح عد من قبل بعض الباحثين بأنه بداية النهاية لحياة حكومة مشير السلطنة ، فقد شرع الأعضاء بقيادة حسن تقي زادة إلى توجيه انتقاداتهم اللاذعة إليها ، عندما انتهزوا فرصة قبول استقالة وزير الخارجية سعد الدولة على اثر اضراب موظفي وزارة الخارجية ورد سعد الدولة بفصلهم من وظائفهم ، وتعيين علاء السلطنة بدلا عنه من قبل الشاه مباشرة ، فسلط الأعضاء انتقاداتهم على الحكومة والشاه معا ، اذ بين حسن تقي زاده في احدى جلسات المجلس قائلا : "ألفت انتباه الوكلاء المحترمين إلى أنه من العيب على الشاه أن يفرض علينا وزراء جاهلين في مبادئ علمهم الأساسية ، لذا أرى من المناسب جدا أن تقدم الوزارة استقالتها ..." الأمر الذي دفع الوزارة إلى أن تقدم استقالتها في 18 تشرين الأول 1907 ، وتكليفها بتسيير الأعمال ، لحين حصول ناصر الملك همداني على ثقة المجلس في تشكيل الوزارة بدلا عنه [xvi].

ساور الخوف المستعمرين إزاء اشتداد المد الثوري لدى زعماء الحركة الدستورية وخشوا على مصالحهم في إيران نتيجة لهذه الظاهرة التي ساهمت في تقارب الخصوم التقليديين بريطانيا وروسيا وعملوا على تسوية خلافاتهم الاسيوية لا سيما في ايران، كانت نتائجها توقيع معاهدة مشتركة بين الطرفين في أب 1907 ، لتدخل الثورة الدستورية منعطف جديد تمثل في شدة الخلاف بين المجلس والشاه .

## رابعاً : المعاهدة البريطانية الروسية 31 اب 1907

في خضم التطورات السياسية التي شهدت الساحة الإيرانية في أعقاب اغتيال أمين السلطان ، والاحتلال العثماني للأراضي الإيرانية ، طرأت بعض التحولات السياسية في الموقف البريطاني – الروسي الجديد إزاء الثورة الدستورية الإيرانية فقد عقدت الدولتان اتفاقية بدون علم إيران نصت على تقسيم البلاد إلى منطقتي نفوذ روسية وبريطانية وفقا للأتفاق المبرم بين الطرفين في 31 آب 1907 في العاصمة الروسية سان بطرسبرغ من قبل وزير الخارجية الروسي إيزولسكي ، والسفير البريطاني في سان بطرسبرغ السير آرثر نيكلسون [xvii].

تكونت المعاهدة من مقدمة وخمس مواد ، وقد أشير في المقدمة بأن الدولتين تحترمان استقلال إيران وسيادتها ، وهذا يعني سعي كلا الدولتين على بقاء الدولة القاجارية وقمع أي ثورة تهدد الوضع القائم (1) ، وحددت المادتان الأولى والثانية مناطق نفوذ كلتا الدولتين فأصبحت مناطق شمال إيران مناطق نفوذ روسية ، في حين استحوذت بريطانيا على مناطق جنوب إيران كمنطقة نفوذ لها ، وطبقا للمادة الثالثة فقد أعلنت الدولتان عدم مخالفة الشروط التي قطعت بينهما

حول الحصول على الامتيازات في المناطق الحدودية ، ونصت المادتان الثالثة والرابعة من الاتفاقية على عدم منافسة أو سعي إي من الطرفين في الحصول على إي امتياز في مناطق نفوذ الطرف الآخر ، وأكد الطرفان أن الهدف من عقد المعاهدة هو الحيلولة دون حدوث صراع بين الدولتين [xviii] ، وهذا ما يدلل بشكل واضح على النوايا الاستعمارية السيئة التي تضمرها بريطانية وروسيا للحياة الدستورية في إيران [xix]. جاء في مقدمة المعاهدة من احترام استقلال البلاد لم يكن حقيقيا ، إذ أن تقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وروسيا يسلخ استقلال البلاد بصورة قاطعة يجعل مصالح البلاد تحت رحمة الامتيازات الروسية والبريطانية[xx] . ولم يعلم المجلس بهذا الاتفاق إلا بعدما نشرت صحيفة حبل المتين الطهرانية مقالا في 9 أيلول 1907 [xxi] ، عبرت فيه عن استيائها ورفضها للاتفاقية كما تساءلت عن الحق الذي انطلقت به الدولتان لتقسيم إيران والمساس بسيادتها مشددة بأن الإيرانيين ليسوا بأطفال لتعلن كل من بريطانيا وروسيا حمايتها عليهم وليسوا بمجانين ليعلنوا وصايتهم علينا [xxii].

أثارت هذه الاتفاقية الرأي العام الإيراني والمجلس في الوقت نفسه كونها تشكل خطراً على البلاد والحركة الوطنية التي يتزعمها المجلس والتي ترنو إلى النهوض بالبلاد على وجه الخصوص فأقلق هذا الموقف السفيرين البريطاني والروسي في طهران، واللذين تشاورا في الموضوع بصورة ملية فقررا رفع مذكرة رسمية إلى الحكومة الإيرانية في 24 أيلول 1907 غالطت الواقع [xxiii] ، أكدا وزعما أن الاتفاقية لها أهمية كبيرة وذات آثار طيبة على طبيعة العلاقة بين البلدين كما حاولا تطمين الجانب الإيراني من خلال التأكيد على أن هدف الاتفاقية إنهاء الصراع الانكليزي – الروسي وعدم التدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية حسب ما جاء في نص المذكرة [xxiv]، غير أن البعض يرى بأن هذا الأمر ما هو إلا إدعاء لم يكن صحيحاً وأصبحت هذه الاتفاقية والنتائج التي ترتبت عليها عامل أساس في إضعاف الثورة الدستورية [xxv].

تمكنت بريطانيا من كسب ولاء وتأييد بعض من وكلاء المهن في المجلس وأوصتهم بإثارة الضجيج داخل المجلس إذا ما قرر الأخير مناقشة الاتفاقية البريطانية – الروسية وتوجت جهودهما بإعلان الوكيل أمين الضرب عن حسن نوايا البلدين تجاه إيران وعدم ملاحظته لأية مادة من مواد الاتفاقية تلحق الأذى والضرر بإيران حسب تعبيره وأوضح بضرورة الإطلاع على بنود الاتفاق عن كثب [xxvi] فلقي طرحه معارضة شديدة من قبل الوكيل أسد الله ميرزا الذي أوضح للمجلس بأن مواد الاتفاقية ستسهم في زيادة النفوذ المالي والتجاري لكل من بريطانيا وروسيا في إيران والذي بدوره سيعمل على تهديد استقرار البلد في حين أكد الوكيل أبي الحسن خان للمجلس بأن الاتفاقية قد "مزقت" البلاد داعياً بذات الوقت إلى ضرورة استدعاء وزير الخارجية لمناقشته بشأن الاتفاقية فأيده الوكيل مستشار الدولة في حين طالب الوكيل معين التجار محمد علي شاه بتشكيل حكومة وطنية جديدة ذات صيغة قومية تأخذ على عاتقها مهمة الوقوف بوجه هذه الاتفاقية ومنع تنفيذها [xxvii].

وناقش الأعضاء داخل المجلس بنود الاتفاقية في جلسة يوم 5 تشرين الأول 1907 وتليت خلال القراءة الأولى رسالة السفارة البريطانية في طهران التي وجهتها إلى وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ 24 أيلول من العام نفسه ، وأكدوا في أخر الأمر رفضهم القاطع لها وعدم موافقتهم على سياسة روسيا وبريطانيا في تهديد استقلال البلاد وسيادته [xxviii].

إلا أن محمد علي شاه سار باتجاه يخالف طموحات المجلس فأسند منصب رئاسة الوزراء إلى مشير السلطنة كما قام بتعيين سعد الدولة الذي انقلب على المجلس انقلاباً حاداً بمنصب وزير الخارجية، إلا أن الوزارة ارتبكت أعمالها أثر العصيان المدني الذي قام به موظفو الوزارة وإعلانهم بعدم إطاعة أوامر الوزير بعد يومين فقط من تسنمه مهمة إدارة الوزارة وبتحريض من قبل المجلس متذرعين في عملهم هذا باتهام الوزير بالعمالة للشاه والبريطانيين غير أن سعد الدولة رد بطرد جميع الموظفين المضربين عن العمل في وزارته [xxix].

وجه يوسف خان اعتصام الملك انتقاداً لاذعاً لوزير الخارجية سعد الدولة فقد أكد أنه من العيب عليه الاستقواء بالقنصلية البريطانية على المجلس ، وإرساله بنص الاتفاق إلى المجلس بدلاً من العمل على رفضه فأثنى على كلامه الوكيل مستشار الدولة وأضاف قائلاً أن الاتفاقية البريطانية – الروسية جعلت من إيران ميداناً رحباً لتنفيذ المخططات الاستعمارية في إيران مبدياً في الوقت نفسه استغرابه وتعجبه من ضعف رد وزارة الخارجية التي أتهمها بالتفريط في استقلال البلاد وعدم رعايتها لمصالحه كما أثنى حسن تقي زادة على تصريحات زميله مستشار الدولة[xxx]. وبعد الجدل المحتدم بين الوكلاء حول سعد الدولة اقترح الوكيل إمام جمعة الخوئي على المجلس فكرة إقالة سعد الدولة من منصبه فاستحسن الفكرة غالبية وكلاء المجلس وأيدوها وبقوة معلنين بذات الوقت عن رفضهم القاطع والرسمي الاعتراف بالاتفاقية البريطانية – الروسية فأضطر محمد علي شاه أمام حزم وصلابة موقف المجلس من إقالة سعد الدولة من منصبه فتسببت إقالته بسقوط وزارة مشير السلطنة.

## المبحث الثاني:

## الأحداث السياسية في عهد وزارة ميرزا أبو القاسم ميرزا همذاني

### نبذة عن حياة ناصر الملك السياسية

تحت ضغط الدستوريين على إقالة حكومة مشير السلطنة في 18 تشرين الأول 1907 [xxxi] وتشكيل حكومة معتدلة يطمئن لها الدستوريون والأحرار إذ كلف الشاه في 26 من الشهر ذاته ناصر الملك أبو القاسم ميرزا هاشم خان قرهكوزلو همذاني ابن احمد خان بن محمد خان ناصر الملك ولد عام 1856 أرسله جده محمود خان إلى لندن لإكمال دراسته في جامعة أكسفورد ومع أنه كان منفتحاً ومطلعا بشكل كامل على أوضاع العالم فأنه كان حذراً ومحافظاً إلى حد ما ، بعد التخرج عمل موظفاً في السفارة الإيرانية في لندن كما أنه عمل مساعداً للسفير فوق العادة في هولندا وألمانيا ، في عام 1262- 1883 عاد إلى إيران في عهد ناصر الدين شاه ليترجم له الصحف الأجنبية ورسائل السفراء تولى حكم كردستان مدة من الزمن ، كما تولى سنة 1275ش- 1896م منصب وزير المالية في وزارة أمين الدولة ، كما أنه تولى منصب وزير العدلية في أول حكومة دستورية ، في الأول من مهر ماه 1289ش- 1910م انتخب نائباً للسلطنة بعد وفاة عضد الملك ظل في هذا المنصب مدة 46 شهراً إذ شهدت البلاد خلال توليه هذا المنصب أحداثاً مهمة منها خلع سلاح المجاهدين وتوجيه روسيا إنذارين متتالين لإيران بغية طرد شوستر من إيران وبعد بلوغ احمد شاه السن القانونية وتوليه العرش في 21 تموز 1914 غادر ناصر الملك إيران إلى بريطانيا [xxxii] بتشكيل الحكومة الجديدة وكان الأخير خريج جامعة أكسفورد في الاقتصاد ومعروفاً عنه بوطنيته وإخلاصه ونزاهته واحتفظ بمنصب وزير المالية فضلاً عن رئاسة الوزراء[xxxiii].

كان ناصر الملك يحمل ميولاً تحررية لذلك بدأ عمله ببعض الإصلاحات التي حاول من خلالها زيادة واردات الدولة وتخفيض نفقاتها فعلى سبيل المثال قرر قطع المرتبات التقاعدية لأعضاء العائلة المالكة وموظفي البلاط الإيراني ودفعه حرصه إلى تقديم أول ميزانية عامة إلى المجلس في حين تطابقت مساعي ناصر الملك الإصلاحية مع رغبة مجلس الشورى الوطني بإجراء الإصلاحات التي تمثلت بتقليص صلاحيات محمد علي شاه الأمر الذي أثار حفيظة وانزعاج الأخير وحاشيته مما أدى إلى توتر العلاقة بين الشاه والمجلس.

أطلع الإيرانيون على خبر عقد المعاهدة السرية بين روسيا وبريطانيا بعد نشرها في الصحف الروسية مما أدى إلى ظهور ردود فعل مضادة للمعاهدة بين الوطنيين الإيرانيين وأدركوا مدى الخطورة التي تنطوي عليها توقيع هكذا معاهدة بل أن قادة الثورة الدستورية أدركوا بأنه ليس عليهم مواجهة محمد علي شاه لهم والمستبدين في داخل إيران حسب وإنما عليهم أيضاً مواجهة السياسات المعادية لهم من قبل الدولتين العظميتين روسيا وبريطانيا [xxxiv].

**وزارة ناصر الملك وموقفها من معاهدة البريطانية – الروسية.**

عبرت ردود الفعل المضادة للمعاهدة عن التذمر والامتعاض من سياسة روسيا تجاه إيران ومدى استهانتها بالسيادة الإيرانية فعلى سبيل المثال أثار ملك المتكلمين في حديث له بشأن عقد معاهدة 31 آب 1907 بين روسيا وبريطانيا "أننا كنا نتوقع هذا العمل من جانب روسيا القيصرية باستبدادها وموقفها المعادي لنهضة الأحرار الإيرانيين وكنا على يقين من أن المستبدين الروس سيسلكون شتى السبل لتحقيق أطماعهم وأهدافهم السياسية والاقتصادية في إيران وإنهم سيحاولون تدمير شجرة الحرية التي روتها دماء الشباب الإيراني وإخماد نجمة الحرية التي سطعت في سماء إيران وإنهم يريدون وضعنا تحت أيديهم كتركستان والقوقاز "[xxxv].

كما تلقى الوطنيون الإيرانيون نبأ عقد المعاهدة بين روسيا وبريطانيا بمزيد من الحزن والأسى بل أنهم صدموا وأنتابهم الغضب وأصبح الجميع في حيرة من أمرهم إذ كان الإيرانيون الذين رأوا في الثورة الدستورية أملاً في استقلال بلادهم وكانوا يأملون في الحصول على الحرية قد فاجأتهم أنباء عقد هذه المعاهدة إذ كانوا يرون فيها انتحاراً حتمياً لإيران وخاتمة محزنة لاستقلالها وأنه لا يمكن القبول بها بأي شكل من الأشكال إذ اعترض الرأي العام الإيراني كافة وممثلوه في المجلس عليها وبلسان واحد أعلنوا رفضهم القاطع للمعاهدة التي عدوها تدخلاً صارخاً في أمور دولة مستقلة وانتهاكاً للقوانين ولذلك أشار الخطباء من على المنابر منهم وتصدت الصحافة الإيرانية للمعاهدة بالنقد والتشهير وعدت بريطانيا صاحبة المبادئ والحريات الديمقراطية أقرب إلى الثورة الدستورية من روسيا الاستبدادية حتى لحظة عقد المعاهدة ولكن العكس هو الصحيح أن بريطانيا كانت صديقاً مزوراً ودولة استعمارية من الطراز الأول [xxxvi].

من خلال ذلك يتضح لنا ان الرأي العام الإيراني رفض أن يكون جزءاً من اللعبة الاستعمارية التي تقودها روسيا وبريطانيا معاً في إيران مؤكداً أنه من الأجدر بالدولتين الاستعماريتين أن يستشيرا إيران في كل قضية تخص الشؤون الإيرانية كما تقوم إيران باستشارة الدولتين بخصوص المصالح التي تخص كل منهما في داخل البرد لا أن يتخذا قرارهما بعقد المعاهدة بينهما من دون علم واستشارة الحكومة الإيرانية ، ويضعا إيران تحت حمايتهما ، ويعملا على تقسيم البلاد ، إذ ليس لهما الحق في القيام بعقد أي صفقة حول تقسيم مناطق النفوذ في الشمال والجنوب ، بوصف الأراضي الإيرانية حقا لشعبها ، الذي كان يعد بريطانيا دولة صديقة ، خيبت آمال الإيرانيين وخذلتهم ، ومن ثم باعت إيران إلى روسيا وفتحت لها أبواب البلاد على مصراعيها للحفاظ على مصالحها ، الأمر الذي أفقد البريطانيين تطلع الإيرانيين إليهم ، بعد أن تهاوت مكانة بريطانيا في عيون الدستوريين الذين صنفوا الأعداء إلى ثلاثة أقسام" ووضعوا بريطانيا ضمن النموذج الثاني بعد أن وضعوا روسيا في مطلع الأعداء [xxxvii].

ISSN (P): 2960-1347 ISSN (O): 2960-1355
المجلد (١) – العدد (١) / ٢٠٢٣م
المجلة الدولية للرؤى الدولية المبتكرة في العلوم الاجتماعية والطبيعية

استفادت روسيا كثيرا من هذه المعاهدة، إذ أخذت ومنذ الأيام الأولى بعد توقيعها، تتدخل وبصورة علنية في الشؤون الداخلية الإيرانية ، وعملت على تحريض محمد علي شاه ضد الدستوريين انسجاما مع مصالحها الاستعمارية. ولم تقتصر حالة الشجب والانتقاد للمعاهدة البريطانية – الروسية على الشارع الإيراني ، بل امتدت القضية لتشمل مجلس الشورى الوطني الذي عقد جلسة خاصة لمناقشة المعاهدة في 8 أيلول 1907 ، شجب فيها النواب المعاهدة ، ونددوا بالأطراف التي" [xxxviii].

بعد التوقيع على الاتفاقية بعدة أيام وتحديداً في 24 أيلول 1907 أرسل الوزير المفوض الروسي نسخة منها مترجمة باللغة الفارسية إلى وزارة الخارجية الإيرانية لتهدئة مخاوف الحكومة الإيرانية إذ جاء في المذكرة: "أن روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى ترغبان في حل عوامل النزاع والخلاف بينهما في إيران وأنهما تعترفان باستقلال إيران ووحدة أراضيها وأن المعاهدة لا تهدف سوى إلى رفع سوء التفاهم بين الدولتين ووضع حد للنفوذ الألماني في إيران وأنهما منحتا نفسيهما مزيداً من الامتيازات التجارية والسياسية في إيران" [xxxix]، كما حاول وزير الخارجية الروسي إيزفولسكي أن يخفف من وطأة انتشار خبر توقيع المعاهدة على الحكومة الإيرانية إذ أنه أوضح لنظيره الإيراني "أنه لا يحق للدولتين التدخل في أمور إيران وأن إيران تستطيع أن تتصرف بحرية في سياستها الداخلية "[xl].

نشرت صحيفة بانج البريطانية في 2 تشرين الأول 1907 صورة كاريكاتورية تتعلق بالمعاهدة البريطانية – الروسية أظهرت فيها روسيا على شكل دب وبريطانيا على شكل أسد وهما يتفقان على أكل قطة وضعت بينهما" [xli]. نتيجة لتزايد الخلافات بين الشاه ومجلس الشورى الإيراني أراد الشاه أن يمتص غضب أعضاء المجلس بعد الضغوط التي تعرض لها إثر عقد المعاهدة البريطانية – الروسية فاضطر للذهاب إلى المجلس في 7 تشرين الأول 1907 للقسم أمام الأعضاء بالعمل على تطبيق واحترام القانون الأساس للبلاد وفي اليوم نفسه ختم متمم القانون الأساس بختمه [xlii]. استمر مجلس الشورى الوطني بمتابعة تداعيات المعاهدة البريطانية – الروسية لعام 1907 إذ ناقش أعضاء المجلس تلك التداعيات داخل المجلس في عدة جلسات حتى اقتنعوا بالإجماع بخطورة هذه المعاهدة على سيادة واستقلال البلاد مما أضطرهم إلى رفضها وعدم الاعتراف بها في جلسة 28 تشرين الأول 1907 [xliii]، مؤكدين بأن هذه المعاهدة أساءت للشرف الإيراني وحطمت استقلال البلاد وهدمت سيادته [xliv].

امتدت تداعيات المعاهدة البريطانية – الروسية لعام 1907 لتلقي بظلالها ليس على العلاقات بين محمد علي شاه ومجلس الشورى الوطني بل على الاستقلال السياسي للبلاد، إلى الحد الذي اعترف به الروس أنفسهم إذ صرح ليون تروتسكي (1879– 1940م)[xlv] في حديث له بشأن تلك المعاهدة قائلاً :"أن المعاهدة أساساً كانت معاهدة ضد استقلال وحرية الشعب الإيراني"[xlvi]، إذ تمكنت روسيا من خلال تلك المعاهدة أن تكون صاحبة الخطوة الكبرى والنفوذ الذي لا منازع له في شمال إيران ومن الناحية الأخرى شجعت محمد علي شاه ودعمته في تنفيذ مؤامراته ضد مجلس الشورى الوطني الذي تعرضت علاقته بالشاه إلى أزمة حقيقية عرقلت الحياة السياسية في البلاد.

تعد معاهدة عام 1907 نجاحاً للسياستين الروسية والبريطانية في إيران ، ففي الوقت الذي استفادت فيه بريطانيا من إبعاد روسيا عن جنوب إيران والخليج العربي [xlvii]، إلا أنها فقدت مكانتها التي كانت تتمتع بها في إيران بوصفها أنموذجاً للمثل الليبرالية ولم يكن هناك من يعتقد من الإيرانيين أن بريطانيا تحالفت مع القوة التي وقفت ضد تلك المثل دائماً ولهذا كانت نتائجها لصالح روسيا القيصرية نتيجة إطلاق يدها في التآمر مع الحكومة الإيرانية بحرية تامة ضد الدستوريين الإيرانيين مما سهل عملية توجيه الضربات المتتالية المشتركة بين الحكومة الإيرانية وروسيا ضد الثورة الدستورية الإيرانية وسحب البساط من تحت أقدام مجلس الشورى الوطني ومن ثم القضاء عليه بالقوة [xlviii]، لذلك أدرك الوطنيون الإيرانيون خيانة الدولتين لإيران فضلا عن أنهم تركوا لوحدهم أمام الشاه [xlix].

على الرغم من شجب المعاهدة البريطانية – الروسية من قبل الرأي العام الإيراني ورفضها من قبل مجلس الشورى الوطني إلا أن ذلك لم يؤثر في نفوذ القوى الاستعمارية وإصرارها على ترسيخ نفوذها وخدمة مصالحها في إيران في الوقت الذي غازل فيه الشاه كلاً من بريطانيا وروسيا في هذا المجال ولم يحرك ساكناً تجاهها من أجل مساعدته في توجيه الضربات للقوى الدستورية والوطنية [l]. ازداد التدخل الروسي في الشؤون الداخلية لإيران بعد التوقيع على هذه المعاهدة إذ بدأت القوات الروسية بالاعتداء والتجاوز على الحدود الإيرانية [li]، حتى أن أحد الضباط الروس ومعه عدد من الجنود اجتازوا الحدود الإيرانية – الروسية ذات مرة وأقدموا على قتل عدد كبير من أبناء قبيلة قوجه بيكلو ورداً على ذلك قام أفراد العشيرة بقتل الضابط الروسي وعدد من جنوده وتكررت حوادث الاعتداءات الروسية على الحدود الإيرانية – الروسية والمضحك في الأمر أن الحكومة الروسية هي التي كانت تطلب دائماً من الحكومة الإيرانية أن تقدم الاعتذار لها وتعويض الخسائر للجانب الروسي [lii].

كما أقدم الشاه على تهريب رحيم خان جلبيانلو [liii] من السجن وإرساله إلى آذربيجان إذ كان معروفاً باستبداده وكرهه للآذربيجانيين لذلك أدرك الدستوريون أن إقدام الشاه على تلك الخطوات وتنفيذه لأوامر الحكومة الروسية وتعاونها معه إنما كان لغرض عرقلة عمل مجلس الشورى الوطني بعد أن تأكدوا أن الشاه هيأ كل الوسائل المتاحة للقضاء على الثورة الدستورية الإيرانية في حين أشارت بعض الأخبار بأن السفارة الروسية جلبت كمية من الأسلحة إلى ميناء أنزلي على الحدود الروسية – الإيرانية وأنها في طريقها إلى طهران وهذا ما أثار الذعر بين الدستوريين إلى الحد الذي قرر فيه مجلس الشورى الوطني استجواب وزير الخارجية الإيراني في جلسته المنعقدة في 13 شعبان 1325هـ.ق/ 1907 حول هذا الموضوع إلا أن رده على أسئلة أعضاء المجلس أجملها قائلاً :"سألنا السفارة الروسية عن وجهة الصناديق المحملة بالأسلحة من الحدود الروسية – الإيرانية وكان جواب السفارة الروسية هو أن هذه الأسلحة هي للجنود ولقوات القوزاق في طهران من أجل الحفاظ على مقر السفارة الروسية في العاصمة طهران"[liv]، وهذا ما يؤكد لنا حجم التدخل الروسي في تفاصيل الأحداث الإيرانية.

منحت المعاهدة البريطانية – الروسية الأرضية المناسبة لروسيا التي كانت تسعى دائماً لدعم محمد علي شاه وحثه بالحد من قدرة مجلس الشورى الوطني وإحباط أعماله الوطنية بالقوة بعد فشل مؤامراتها السابقة كافة إذ تمكنت روسيا بعد سيطرتها على المناطق الشمالية الإيرانية من العمل علناً على استهداف العناصر الدستورية والأحرار في البلاد إلى الحد الذي عانى فيه هؤلاء الأمرين من سياسة روسيا الاستبدادية تجاه إيران في الوقت الذي بذلت هي جل جهدها لإفشال النجاحات التي حققتها الثورة الدستورية الإيرانية عن طريق التعاون مع الشاه في هذا المجال ودعمه من أجل شل حركة المجلس الذي تأزمت علاقته كثيراً بالأخير ولكي ينفذ التوجيهات الروسية أرسل ممثلاً عنه إلى مجلس الشورى الوطني يحمل مطالب استفزازية كان الهدف منها إثارة الفوضى وعرقلة عمل المجلس لاسيما تلك المطالب كانت تحمل بعض أوامره الاستبدادية التي تؤكد على حصر المسؤولية في حفظ الأمن والنظام داخل البلاد بالحكومة الإيرانية ، وفي الوقت نفسه دعا إلى إخراج المسلحين من مسجد سبهسالار ناهيك عن إصراره على أن يكون الوزراء مسؤولين أمامه فقط وليس أمام المجلس، بما في ذلك وزير الحربية وبقية القوات المسلحة الإيرانية كما طالب الشاه أيضا بغلق الصحف التي توجه انتقاداتها له ولحكومته وشخص منها بالذات جريدة "مساوات" وأن يسارع المجلس في الحد من حالة التطاول على مقام الشاه التي ترد في خطابات خطباء المساجد ووعاظها ، رفض أعضاء مجلس الشورى الوطني مطالب الشاه التعسفية بالإجماع بوصفها تمثل النهاية الحتمية للنظام الدستوري في إيران[lv].

على الرغم من سياسة التهدئة التي استخدمها مجلس الشورى الوطني مع تصرفات الشاه في محاولة منه للتفاهم معه للحؤول دون تفاقم الأوضاع وانهيارها داخل البلاد إلا أن الشاه تمادى كثيراً عندما اشترط على المجلس مقابل ذلك حل الجمعيات والاتحادات التابعة له وتعطيل المجلس مؤقتا الأمر الذي رفضه المجلس بوصفه ذريعة للالتفاف عليه والرجوع بالبلاد إلى حالة الاستبداد من جديد وظل الشاه مستمراً في تماديه دون أن يدرك نتائج أعماله . ففي خطوة خطيرة وغير متوقعة أمر باعتقال الوفد المتكون من رئيس الوزراء ناصر الملك ومعين الدولة شقيق إحتشام السلطنة رئيس المجلس وعلاء الدولة أحد الأمراء القاجاريين الذي جاء لمقابلته بتكليف من رئيس مجلس الشورى الوطني لرأب الصدع بين الشاه والمجلس [lvi] ووما زاد الطين بلة أن أنصار المجلس المجتمعين أمام مسجد سبهسالار من بناية المجلس طالبوا بعزل سعد الدولة مستشار الشاه وأمير بهادر جنك [lvii] قائد حرس الشاه ناهيك عن المطالبة بإنشاء حرس وطني خاص للمجلس تعداده (200) شخص لحمايته [lviii].

اثارت مطالب مجلس الشورى الوطني وبرقيات التأييد والعطف التي تلقاها المجلس من مدن شيراز وكرمنشاه ورشت وكرمان ومشهد الأوساط الدبلوماسية الروسية سيما وأنها تناولت بنداً غاية في الأهمية بالنسبة للروس إلا وهو تشكيل حرس وطني خاص لحماية المجلس الأمر الذي دفع المفوضية الروسية آنذاك لأن تقترح تقليص عدد الحرس إلى النصف بحجة قرب المجلس من السوق إلا أن المجلس رفض الاستجابة للطلب الروسي إذ عد المجلس ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية الإيرانية [lix].

كانت الدبلوماسية الروسية تعمل وبالاشتراك مع البريطانيين للاستفادة قد المستطاع من الخلافات القائمة بين المجلس ومحمد علي شاه لتحقيق مآربهما الاستعمارية في إيران، والمحافظة على المكاسب الكبيرة فيها لذا فإنه ليس من الغرابة أن لعبت روسيا وبريطانيا عبر موظفيها في إيران دور الناقد للكثير من تصرفات الشاه ضد معارضيه لاسيما بعد أن تصاعدت حدة المعارضة لحكمه ليس في إيران فحسب بل امتدت إلى دول مجاورة كالعراق لاسيما في مدنه المقدسة ، لذا طالب إيزفولسكي وزير الخارجية الروسي في أكثر من مناسبة من هارتويك وزير بلاده المفوض في طهران أن يتعاون مع السيد مارلينك الوزير المفوض البريطاني في طهران في سبيل إقناع الشاه بعدم اتخاذ التدابير الخطيرة تجاه رئيس المجلس وبعض أعضاءه وبعض الوزراء المؤيدين للمجلس ويظهر ذلك جلياً لنا من خلال نظرة سريعة لأهم البنود الواردة في برقية وزير الخارجية الروسي في 14 كانون الأول 1907 لهاتوريك الوزير المفوض الروسي في طهران حول التدخل لحل الخلاف بين الشاه والمجلس وجاء في تلك البرقية :

1-التزام الحياد في المحادثات بين الشاه والمجلس.

2- في حال إذا ما طلب الشاه اللجوء فله ذلك.

3- يجب إلا يؤخذ منح الشاه على أنه عمل ضد المجلس من الجانب الروسي.

4- إذا تم إعطاء الضمانات على أن حياة الشاه في أمان من قبل المجلس فمن الممكن إقناعه على أن يترك إيران.

5- وفي حالة لجوء الشاه إلى أي من السفارتين الروسية أو البريطانية فإنه سيحظى بالحماية الكاملة من الدولتين [lx].

أخذت روسيا القيصرية تتمادى في سياستها الخارجية تجاه الثورة الدستورية الإيرانية بعد أن بدأت تعيد قوتها بعد هزيمتها أمام اليابان وتجاوزها لثورة 1905 واندفعت بكامل ثقلها للتعاون مع محمد علي شاه باتجاه قطع الطريق أمام الثوار والوقوف بقوة أمام الثورة الدستورية الإيرانية من خلال تدمير مجلس الشورى الوطني عن طريق استعمال القوة وتوفير الدعم المسلح لمحمد علي شاه ودفعه بهذا الاتجاه بإسناد الضباط الروس والحكومة القيصرية الروسية.

## الخاتمة

نستخلص من ذلك أن صراعاً خفياً نشب بين مشير السلطنة وناصر الملك حول منصب رئيس المجلس، لذا أخذ الصراع يتجه إلى التأثير في تسلم بعض الوزراء ذو الميول الإصلاحية مناصب عليا في الحكومة إذ لم تقتصر المعارضة الإيرانية على اتجاه واحد أو تيار سياسي، وإنما كانت تمثل تيارات متعددة وموزعة على مناطق إيران، وتمثلت أطروحاتها بإيقاف درجات التدهور والتغلغل الأجنبي في شؤون البلاد وضرورة الدفاع عن سيادة إيران وتبني برنامج للإصلاح الداخلي بعد أن وصل النظام القاجاري إلى وضع البلاد في حالة تدهور، إلا أنه مع ذلك لم تكن من رجالات الثورة الدستورية ترك الخلافات جانبا والسعي إلى محاولة إصلاح أمور البلاد تتسق فيما بينها تنسيقاً يرتقي إلى مستوى تبني

برنامج مشترك للوقوف بوجه الشاه وتأييد الثورة في وقت محدد، فضلاً عن ذلك اعتمدت البعض من الشخصيات على قوى خارجية لتقديم العون وفق حسابات استراتيجية أو لمرحلة معينة لتسنم المناصب العليا في الحكومة. اتجهت حركة الصراع الإيرانية بين الشخصيات المؤثرة في أكثر من اتجاه للتقليل من قوة المقاومة للقوى الأجنبية فضلاً عن تأثيرها على الإصلاحات الداخلية وقاد ذلك إلى قيام معارضة الإصلاحات ذات أبعاد ومطامع شخصية في السلطة ، القسم الثاني ببرامج إصلاحية للتغيير والتفت حولها قطاعات واسعة من المؤيدين التي كانت ترنو لإقامة حكومة وحصولهم على المناصب العليا كبديل على أنقاض النظام القاجاري.

**الهوامش :**

[i] عبد الحسين نوائي ، الحكومات الإيرانية من بداية الحكم النيابي إلى الإنذار)، ص20.

[ii] المصدر نفسه، ص22.

[iii] خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905– 1911، العارف للمطبوعات ، بيروت، 2012، ص244، احمد كسروي تبريزي، تاريخ الحكم النيابي في إيران، ج2، ترجمة : هويدا عزت محمد ، المشروع القومي للترجمة ، القاهرة ، 2009، ص198.

[iv] المصدر نفسه ، ص199.

[v] خضير مظلوم فرحان البديري، المصدر السابق، ص242– 243، احمد كسروي تبريزي، المصدر السابق، ص198.

[vi] عدي محمد كاظم السبتي ، مجلس الشورى الوطني الإيراني 1906– 1911، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة – كلية الآداب، 2013، ص153.

[vii] خضير مظلوم ، المصدر السابق، ص244.

[viii] عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق، ص154.

[ix] خضير مظلوم فرحان البديري، المصدر السابق، ص245– 246.

[x] المصدر نفسه ، ص246.

[xi] عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق، ص154.

[xii] احمد كسروي تبريزي، المصدر السابق، ص202.

[xiii] طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906 – 1979 ، دار ابن رشد ' بيروت ، 1980 ، ص217.

[xiv] خضير مظلوم فرحان البديري ، المصدر السابق ، ص246 – 247.

[xv] طلال مجذوب ، المصدر السابق ، ص217.

[xvi] عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق ، ص155.

[xvii] خضير مظلوم فرحان البديري ، إيران في السياسة البريطانية 1896 – 1921 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ص2013 ، ص238 : خليل إبراهيم صالح المشهداني ، العلاقات البريطانية – الإيرانية 1857 – 1907 ، تقديم : هاشم صالح التكريتي ، دار الرافدين للطباعة ، بيروت 2015 ، ص352.

[xviii] خضير مظلوم فرحان البديري ، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في إيران ، 1905 – 1911 ، مكتبة إبن رشد ، الكوت ، 2005 ، ص44 – 45.

[xix] للمزيد من التفاصيل ، راجع خضير مظلوم فرحان البديري ، إيران في السياسة البريطانية ، 233–243.

[xx] يعتقد البعض خطأ إن بريطانيا قد مدت يد العون والمساعدة للدستوريين وذلك لانسجام الحركة الدستورية مع مصالحها في إيران ، ينظر : عبد الإله بدر علي الأسدي ، العلاقات البريطانية الإيرانية 1918 – 1933 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1994 ، ص40

[xxi] يذكر البعض إن الحكومة الإيرانية لم يكن لها علم بالاتفاقية حتى يوم 24 أيلول 1907 بعد أن أصدر ممثلين كلا الدولتين بريطانيا وروسيات بلاغا مشتركا بخصوص إيران ، ينظر : خضير مظلوم فرحان البديري ، الموقف البريطاني من الثورة ، 46.

[xxii] عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص214.

[xxiii] خضير مظلوم البديري، الدور السياسي للبازار....، ص251–252.

[xxiv] عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص215.

[xxv] خضير مظلوم البديري، الدور السياسي للبازار...، ص249.

[xxvi] المصدر نفسه ، ص250، عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص215.

[xxvii] عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق، ص215– 216.

[xxviii] خضير مظلوم البديري، الدور السياسي للبازار...، ص253.

[xxix] المصدر نفسه ، ص216.

[xxx] عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص217.

[xxxi] علي أصغر شميم، منبع قبلي، ص282.

[xxxii] مهدي ملك زاده، منبع قبلي ، جلد سوم، ص500–550.

[xxxiii] يروندا أبراهيميان ، إيران بين دو إنقلاب، ترجمة : احمد كل محمدي ومحمد إبراهيم فتاحي، جاب يازدهم، غزال، تهران، 1382 ش، ص112.

[xxxiv] مهدي ملك زاده، منبع قبلي، جلد سوم، ص282.

[xxxv] صباح الفتلاوي، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران 1907– 1909، الرافدين للطباعة ، بيروت، 2013، ص276.

[xxxvi] هادي صاحب عيدان البدراوي ، الموقف الروسي من الثورة الدستورية 1905 – 1911 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة واسط ، كلية التربية ، 2015 ، ص91.

[xxxvii] سر برسى سايكس ، منبع قبلي ، جلد دوم ، ص585.

[xxxviii] خضير البديري ، الدور السياسي للبازار .... ، ص249 – 250.

[xxxix] عدي محمد كاظم السبتي ، المصدر السابق، ص252.

[xl] كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الأمانة العامة الثقافة والشباب، بغداد، 1983، ص11.

[xli] صباح الفتلاوي، المصدر السابق، ص276.

[xlii] يروندا إبراهيميان ، إيران بين دو...، ص112.

[xliii] مهدي ملك زاده، منبع قبلي، جلد سوم، ص272.

[xliv] علي أصغر شميم، منبع قبلي، ص329.

[xlv] عبد الاله بدر علي الأسدي، المصدر السابق، ص245.

[xlvi] أمال السبكي، المصدر السابق، ص32.

[xlvii] عبد الاله علي الاسدي، المصدر السابق، ص245.

[xlviii] كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص13.

[xlix] يروندا إبراهيميان ، تاريخ إيران مودرن...، ص99.

[l] خضير مظلوم البديري، الدر السياسي للبازار..، ص12.

[li] هادي صاحب عيدان البدراوي، المصدر السابق، ص95–97.

[lii] مهدي ملك زاده، منبع قبلي، جلد سوم، ص230.

[liii]هو أحد رؤساء عشائر شاهسون الإيرانية وكان من المعارضين للثورة الدستورية الإيرانية ومن المدافعين عن الاستبداد القاجاري وحظى بدعم ومساندة محمد علي شاه والروس معاً إذ استعان به الشاه ولمرات عديدة للقضاء على الثورات في منطقة أردبيل وكانت روسيا وعبر تحريضها لرحيم خان وعشيرته وتزويدهم بالمال والسلاح وتشجيعهم على ممارسة أعمال السلب والنهب في المناطق الحدودية المتاخمة لها تتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية بحجة إعادة الأمن والنظام لتلك المناطق بعد هزيمته أمام المجاهدين فر رحيم خان إلى روسيا القيصرية، اغتيل في 17 رمضان 1329هـ.ق/ 1911م قرب تبريز، للمزيد يراجع : احمد كسروي، تاريخ هيجده آذربيجان بازمانده تاريخ مشروطه إيران، بخش أول ، جاب بيست، انتشارات أمير كبير، تهران 1325هـ.ق ، ص82–207.

[liv] مهدي ملك زاده، منبع قبلي، جلد سوم، ص571.

[lv] عدي محمد كاظم السبتي، المصدر السابق، ص257.

[lvi] خضير البديري، الدور السياسي للبازار...، ص256-257.

[lvii] هو حسين باشا خان ولد في تبريز عام 1261هـ.ق/ 1845م ، ومنحه ناصر الدين شاه لقب أمير بهادر بعد تولي مظفر الدين شاه العرش الإيراني ، عين أمير بهادر موظفاً في البلاط الملكي ، في 1321هـ.ق/ 1903م تولى وزارة البلاط لثلاث سنوات متتالية وبسبب علاقته القوية بالأسرة الحاكمة من أشدد المعارضين للثورة الدستورية الإيرانية ، بعد حادثة ضرب مجلس الشورى الوطني في 23 حزيران 1908 تولى منصب وزير الحرب في حكومة مشير السلطنة وظل محتفظا بها إلى أن تم فتح طهران في تموز 1909 ، هاجر مع محمد علي شاه إلى أوديسا في روسيا ومنا إلى اسطنبول ، توفي عام 1336هـ.ق/ 1917م في طهران ، هادي صاحب عيدان البدراوي، المصدر السابق، ص92-95.

[lviii] خضير البديري، الدور السياسي للبازار...، ص256-259.

[lix] المصدر نفسه ، ص258-259.

[lx] خضير مظلوم فرحان البديري، المصدر السابق، ص325.

**الكتب العربية** :

(1)احمد كسروي تبريزي، تاريخ الحكم النيابي في إيران، ج1-2، ترجمة : هويدا عزت محمد احمد، مراجعة : بديع محمد جمعة ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2009.

(2) خضير مظلوم فرحان البديري، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905- 1911، العارف للمطبوعات، بيروت، 2012.

(3) ، إيران في السياسة البريطانية 1896- 1921، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013.

(4) ، الموقف البريطاني من الثورة الدستورية في إيران 1905- 1911، مكتبة ابن رشد، الكوت، 2005.

(5) خليل إبراهيم صالح المشهداني ، العلاقات البريطانية – الإيرانية 1857- 1907،تقديم : هاشم صالح التكريتي ، دار الرافدين للطباعة ، بيروت، 2015.

(6) صباح الفتلاوي ، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران 1907- 1909، الرافدين للطباعة ، بيروت، 2013.

(7) طلال مجذوب، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906- 1979، دار ابن رشد للطباعة ، بيروت، 1980.

(8) كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، الأمانة العامة الثقافة والشباب، بغداد ، 1983.

**الرسائل والأطاريح**

(1)عدي محمد كاظم السبتي، مجلس الشورى الوطني الإيراني 1906- 1911، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة الكوفة، 2013.

(2) عبد الإله بدر علي الأسدي ، العلاقات البريطانية – الإيرانية 1918- 1933، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، 1994.

(3) هادي صاحب عيدان البدراوي ، الموقف الروسي من الثورة الدستورية 1905- 1911، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة واسط، 2015.

**الكتب الفارسية** :

(1)عبد الحسن نوائي ، دولتهاي إيران أز آغاز مشروطيت تا أولتيماتوم ، جاب أول، انتشارات بابك .

(2) علي أصغر شميم، إيران در دوره سلطنت قاجار، جاب أول ، انتشار بهزاد، تهران.

(3) مهدي ملك زاده، تاريخ انقلاب مشروطيت إيران، جلد أول، جاب أول، انتشارات سخن، تهران، 1383ش.

(4) احمد كسروي ، تاريخ هيجده ساله آذربيجان بازماننده تاريخ مشروطه إيران، بخش أول، جاب بيست ويكم، انتشارات أمير كبير، تهران.

(5) يروندا ابراهيميان ، إيران بين دو انقلاب، ترجمة : احمد كل محمدي ومحمد إبراهيم فتاحي، جاب يازدهم ، جابخانه غزال، تهران.

(6) سر برسي سايكس ، تاريخ إيران، ترجمة : سيد محمد تقي فخر داعي كيلاني، جلد دوم ، جاب هفتم، انتشارات افسون، تهران.